خليل اسماعيل البستاني ودوره في وزارة المالية في العراق عام ١٩٤٩

الباحث : علي خماس حسين البزوني

أ.م.د اخلاص لفتة حريز الكعبي

الجامعة المستنصرية ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ

خليل اسماعيل البستاني ودوره في وزارة المالية في العراق عام ١٩٤٩

الباحث: علي خماس حسين البزوني

أ.م.د اخلاص لفتة حريز الكعبي

المقدمة

التارِيخ مجموعة من الاحداث والأشخاص لا يستطيع الفصل فيما بينهم . فدراسة تاريخ الاشخاص هو مكمل للاحداث التي وقعت في عهدهم .

من هذا المنطلق ، تتطلب معالجة الدراسة على وفق التقسيم الزمن ، لارتباط الباحث على توظيف الوقائع والاحداث على مستوى حصوله على الوثائق والمصادر الجديدة ، لان كل موضوع في التاريخ له دراسة تختلف بصيغ متعدد ودراسات مختلفة .

اقتضت الضرورة تقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة فقرات وخاتمة ، خصص الفقرة الاولى الجذور الاجتماعية لـ(خليل اسماعيل البستاني) وضمنا فيه اسمه وأسرته ونشأته وتعليمه ، اما الفقرة الثانية ، فقد تناول اهم مناصب خليل اسماعيل البستاني الادارية في العهد الملكي والذي بحث فيه اهم المناصب الادارية التي تقلدها خليل اسماعيل في وزارة الداخلية والمالية والخارجية والمعارف ، ابرزها مدير عام الكمارك والمكوس التي مهدت لعمله الوزاري ، ولاسيما بعد استقالة وزير المالية علي ممتاز الدفتري .

اما الفقرة الثالثة ، فقد تناولت دور خليل اسماعيل البستاني في وزاة المالية في (السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٤٩- العاشر من كانون الاول عام ١٩٤٩) . اما الخاتمة فقد كرست لذكر اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث المتعلقة بالبحث .

اعتمدت البحث على مصادر متعددة ومتنوعة ، يأتي في مقدمتها الوثائق العراقية غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق وقد كانت منهل لكشف الكثير من الجوانب الخفية عن نشاطات خليل اسماعيل خاصة الادارية والوزارية في فقرتي البحث الثانية والثالثة . فضلاً عن ذلك ، كان لاضبارته الشخصية المحفوظة في دائرة التقاعد الوطنية

فضلاً عن ذلك ، كان للصحف والمجلات العراقية رافداً اغنى الدراسة بالمعلومات القيمة ، فقد كانت تتابع نشاطاته الادارية والسياسية والفكرية بشكل دقيق ، نخص بالذكر الصحف " الزمان " ، " البلاد " ، "لواء الاستقلال ". اما المجلات فمنها و" والكمرك " و" التجارة ".

اولا:الجذور الاجتماعية لـ(خليل اسماعيل البستاني)

-اسمه ونسبه:

هو خليل بن إسماعيل بن عبد الله بن حقي بن مستان[١] ،ترجع أصولهم إلى الهند[٢] ، حيث قدم مستان من الهند الى العراق في بداية القرن التاسع عشر تقريباً[٣].أما اكتسابهم لـ (لقب البستاني) فذلك ان إسماعيل عبد الله كان وكيلاً لأعمال عبد الرحمن النقيب[٤] في بستان النقرة الكائن في منطقة باب الشيخ لهذا أطلق عليهم لقب البستاني[٥].تزوج إسماعيل عبد الله البستاني في عام ١٩٠٠ من السيدة عائشة ابراهيم، وهي من أصول عثمانية (تركية) ، فأنجبت له سبعة اولاد وخمس بنات[٦] الابن الأكبر خليل .

-ولادته ونشاءته:-

ولد خليل إسماعيل في يوم الثلاثاء الموافق الأول من تموز عام ١٩٠٢ ، في بغداد وتحديداً في محلة باب الشيخ[٧] ، نشأ خليل أسماعيل في مدينة بغداد وبين أزقتها وحظي برعاية والديه ، عمل منذ صغره في البناء ، واتخذ هذا العمل مهنته الأولى[٨] ، التي ورثها من جده عبد الله ووالده إسماعيل ، كما كانت له عدة أعمال أخرى منها العمل في معامل الغزل والنسيج التي كانت معيلاً له في حياته ودراسته[٩] .

تزوج خليل اسماعيل من السيدة صبحية كامل اياس[١٠] ، في الخامس عشر من حزيران عام ١٩٢٧ وهي من اصول عربية من ارض الجزيرة العربية ، ولدت في سوريا في الأول من تموز عام ١٩١١[١١] ، رزق خليل اسماعيل ولدان وست بنات[١٢] ، وحرص على دخولهم المدارس المتميزة مما ساهم فيما بعد ان يكونوا نخباً علمية ذوو مكانة في المجتمع .

-تعليمه:

تلقى خليل اسماعيل مبادئ القراءة والكتابة على الطريقة التقليدية ، التي كان الاطفال يتلقون فيها تلك المبادئ من الملا في مدارس أولية تعرف بـ(الكتاتيب)[١٣]، وبقي فيها لمدة قصيرة انتقل بعدها الى المدرسة الابتدائية في محلة الصدرية[١٤]في بغداد ، وبعد ان اجتاز سنوات الدراسة بنجاح وتفوق . دخل مدرسة الاعداد الملكي في بغداد[١٥]، والتي سميت فيما بعد بالمدرسة السلطانية[١٦] ،

ألتحق خليل اسماعيل بعد تخرجه من المدرسة السلطانية في مدرسة الهندسة عام ١٩٢٢[١٧] ، الا انه تركها وبعدها ألتحق عام ١٩٢٣ في الصف الأول في مدرسة الحقوق ، إذ أكمل دراسته فيها لمدة ثلاث سنوات وتخرج منها بدرجة امتياز في الرابع عشر من تموز عام ١٩٢٦[١٨].

ثانيا: اهم المناصب الادرية التي شغلها خليل اسماعيل قبل منصب الوزارة من عام ١٩١٩ الى ١٩٤٨: [١٩]

– سكرتيراًلوزارة الداخلية ، مديراً عاماً لدائرة البلديات ، سكرتيراً لمجلس الوزراء ، مدير الادارة في وزارة الداخلية ، متصرف لواء بغداد ، مدير عام المعارف ، مدير عام الخارجية ، متصرف لواء العمارة ، مديرالداخلية العام ، مدير الاوقاف العام ، مدير الواردات العام ، مدير المالية العام ، مدير الكمارك والمكوس العام ، القائم بأعمال وزارة المالية .

ثالثا-خليل إسماعيل وزيراً للمالية (١٦كانون الثاني ١٩٤٩-١٠ كانون الأول ١٩٤٩) :

واجهت وزارة مزاحم الباجه جي عدة مشاكل منها اشتداد الأزمة المالية وعدم قدرة الحكومة على إيجاد حلول لها ، كذلك انشغال الحكومة في القضية الفلسطينية وإهمال الأوضاع الداخلية ، الأمر الذي أدى إلى تفاقم هذه الأزمة ، فضلاً عن ضعف الوزارة نفسها بسبب كثرة الاستقالات التي قدمها عدد من وزرائها والانتقادات التي وجهت إلى رئيسها لقبوله أسماء وزراء أيدوا معاهدة بورتسموث ، مع وجود المظاهرات والاضطرابات الناجمة

عن سياسة الحكومة ، أمام هذه الأمور لم يجد مزاحم الباجه جي مجالاً لإنقاذ سمعة وزارته إلا بتقديم استقالته إلى الوصي في السادس من كانون الثاني عام ١٩٤٩[٢٠].

صدرت الإرادة الملكية في السادس من كانون الثاني عام ١٩٤٩ بتكليف نوري السعيد بتشكيل الوزارة الجديدة ، وقد شكلها الأخير في اليوم نفسه ، واحتفظ بأربعة وزراء سابقين هم محمد حسن كبة وزيراً للعدل ، ونجيب الراوي للمعارف ، وجلال بابان للمواصلات والأشغال ووزارة المالية بالوكالة وشاكر الوادي للدفاع ، كما أنه جاء بكل من بهاء الدين نوري للشؤون الاجتماعية ، وضياء جعفر للاقتصاد ، وعبد الاله حافظ للخارجية ، واحتفظ لنفسه بوزارة الداخلية[٢١]

نظراً للتغير الوزاري الذي حصل في الحكومة العراقية ، فقد عاد خليل إسماعيل في الثامن من كانون الثاني من العام نفسه إلى عمله الأصلي مديراً عاماً للكمارك والمكوس[٢٢]، وفي اليوم الثاني طلب جلال بابان وزير المالية بالوكالة منه بعد موافقة رئيس الوزراء نوري السعيد بالبقاء في منصبه القائم بأعمال وزارة المالية . لابد من الإشارة هنا ، أنه بقي في هذا المنصب لحين صدور الإرادة الملكية بتعيينه وزيراً للمالية بالأصالة[٢٣].

كان على نوري السعيد اختيار وزيراً للمالية يتمتع بكفاءة وخبرة في هذا المجال ، لذلك لم يكن اختيار خليل اسماعيل وزيراً للمالية في وزارة نوري السعيد مجرد صدفة، بل كان اختياره على وفق اعتبارات معروفة لعل ابرزها تجربته في إدارة وزارة المالية في وزارة مزاحم الباجه جي ووضعه بعض الحلول التي حالت دون انهيار خزينة الدولة ، من هذا المنطلق صدرت الإرادة الملكية بتعيينه وزيراً للمالية في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٤٩[٢٤]، وفي هذا الصدد ، زار خليل إسماعيل في الثامن عشر من كانون الثاني من العام نفسه ، لتقديم الشكر إلى الملك فيصل الثاني والوصي عبد الاله لثقتهم العالية لشخصه بتكليفه وزيراً للمالية[٢٥].

كان أمراً طبيعياً ، أن يبدأ خليل إسماعيل بممارسة أعماله الاعتيادية في وزارة المالية ، بإيجاد حلول لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية ، وفي ضوء ذلك، صرح بأن الشغل الشاغل لوزارته في الوقت الحالي هو كيفية معالجة السبل المتاحة، ولا يمكن لوزارة المالية ان

تظفر بهذا الجهد لوحدها من دون تعاون كافة مؤسسات الدولة للخروج من هذه الأزمة ، دون الضرر بأي طرف من الأطراف[٢٦].

- **دوره في معالجة الازمة المالية :**

كانت الأزمة المالية في العراق قد بدأت أيام وزارة صالح جبر[٢٧]، نتيجة لعدم التقيد بالاعتمادات المصدقة والإسراف والتبذير في الصرف ، وعدم المبالاة في الحساب والتسيب وإهمال العناية بشؤون البلاد العامة ، إذ شهدت البلاد في عهده واحدة من أسوء أزمات الخبز التي أثارت سخطاً عاماً ضد حكومته وضد البريطانيين، كما ساعدت عوامل وأسباب أخرى على تفاقم الأزمة المالية منها إهمال الحكومة العراقية للمشاريع التنموية ، وانعدام سياسة عمرانية مستندة إلى دراسة ، وعدم وجود سياسة مالية وطيدة ، وسوء التقدير والتنظيم الذي انتاب البلاد ، والسير على سياسة اقتصادية أساسها المصالح والاهواء والنزوات ، فضلاً عن تحكم النفوذ البريطاني وسيطرته وتدخله في شؤون العراق الداخلية والخارجية[٢٨].

أن الأزمة التي بدأت في عهد صالح جبر قد وجدت لها متسعاً من الوقت والظروف الممتازة للتفاقم والاستفحال تحت ظل وزارة الصدر بإهمالها تماماً شؤون البلاد الاقتصادية والمالية والنقدية التي وصلت إلى أوجها في عهد وزارة مزاحم الباجه جي ، إذ وصل الوضع المالي النقدي للبلاد في تشرين الأول عام ١٩٤٨ إلى حافة الإفلاس الحقيقي ، وتعذر معه قيام الدولة بأبسط واجباتها ، لدرجة إفلاس خزينة الحكومة الذي اضطر الوزارة إلى تقديم استقالتها[٢٩].

ولمواجهة تلك الأزمة وضع وزير المالية خليل إسماعيل برنامجاً لمعالجتها، كان أولها أعداد لائحة قانون ميزانية سنة ١٩٤٨-١٩٤٩ المالية ، من هذا المنطلق، طلب من جميع مؤسسات الدولة والوزارات أعداد تخمينات الميزانية لشهري شباط وآذار لعام ١٩٤٩ لمدة اقصاها العشرين من كانون الثاني من العام نفسه ، إلا أن معظم دوائر الدولة لم تستطع أعدادها ، مما أدى إلى تمديد المدة إلى نهاية الشهر نفسه ، كما طالب بإعطاء الموضوع أهمية كبرى ، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتقديم تخمينات الميزانية المحددة بالاعتماد على السنة المالية لعام ١٩٤٧ بعد تخفيضها بمقدار (١٥%)[٣٠].

وفي ضوء ذلك ، أرسلت بعض الوزارات تخميناتها إلى وزارة المالية ، أما الوزارات التي لم ترسل تخميناتها ، فقد أكدت وزارة المالية بأنها سوف تعتمد على تخمينات عام ١٩٤٨ ، كما تم تحديد السادس من شباط عام ١٩٤٩ دعوة لحضور ممثلي الوزارات إلى وزارة المالية لمناقشة هذه التخمينات ، وفي الوقت نفسه ، بينت الوزارة عزمها من الانتهاء من أعداد ميزانية شباط وآذار من العام نفسه ، للتهيؤ لإعداد الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ المالية[٣١]، فضلاً عن ذلك فقد سعت أن تكون هذه الميزانية متوازنة بين وارداتها وصادراتها[٣٢].

درست وزارة المالية في العاشر من شباط ١٩٤٩ تخمينات الميزانية العامة وقد بدأت بالدوائر التابعة لها ، كما تمت مناقشة تخمينات وزارة المواصلات والأشغال ، وفي الثاني عشر من شباط من العام نفسه ناقشت تخمينات وزارة الخارجية ، وقد سعت الوزارة من خلال هذه المناقشات إلى وضع خطة عامة مفادها عدم إتاحة المجال للوزارات والدوائر التابعة لها بوضع اعتمادات في ميزانية السنة المالية الجديدة للقضايا غير الضرورية والتركيز على الأمور الضرورية والمشاريع المنتجة وإعطاء الأولوية لها[٣٣].

وعندما ناقش مجلس النواب ميزانية شهري شباط وآذار عام ١٩٤٩ اعترض بعض النواب منهم النائب حسين جميل[٣٤]، والنائب عبد الرزاق حمود[٣٥]، على نصوص الميزانية المقدمة من قبل وزارة المالية في تركها بنود النهوض بالصناعة والزراعة ، كما طالبوا تعديل قانون الخدمة المدنية القضائية وكبار القضاة بجعلهم بعيدين عن نفوذ السلطة التنفيذية[٣٦]، بالمقابل طلب خليل إسماعيل من النواب ان يؤجلوا ملاحظاتهم واستفساراتهم بشأن هذه الميزانية لأن المدة المتبقية لهذه الميزانية (٤٠) يوماً ، وفي الوقت نفسه ، وعد المجلس ان يقدم الميزانية العامة الجديدة قبل وقتها المحدد ليكون هناك متسع من الوقت لمناقشتها وابداء آرائهم عليها[٣٧]، وبعد التصويت على الميزانية ، أرسل خليل إسماعيل كتاباً إلى الديوان الملكي ومجلس الامة والوزارات كافة ، ومراقبة الحسابات العامة والمتصرفيات ، بأن الخطة الجديدة تقضي بعدم تعديل درجات الموظفين الذين يستحقون الترفيع بعد الأول من نيسان ١٩٤٩ ، فقد اقتضى التنويه بأن وزارة المالية ترى التمسك بهذه الخطة في السنة المالية

الجديدة ، لهذا اوقفت وزارة المالية الترفيع في درجات الموظفين في تخمينات ميزانية عام ١٩٤٩ – ١٩٥٠ باستثناء موظفي الدرجة الرابعة[٣٨].

وفي السياق ذاته ، قدم خليل إسماعيل في الثاني عشر من آذار عام ١٩٤٩ الميزانية العامة لمجلس الوزراء ، الذي بدوره رفعها إلى مجلس النواب[٣٩]، وقد تبين ان واردات الدولة بلغت حوالي(٢٥) مليون دينار ،بالمقابل بلغت المصروفات المخمنة التي أرسلتها الوزارات حوالي (٢٣,٨٩٧,٣٢٠) مليون دينار والفائض من ميزانية الدولة حوالي (١,١٠٢,٦٨٠) مليون دينار[٤٠] .

أعلنت وزارة المالية ان مدخولات عام ١٩٤٩ المالية المخمنة من قبل الوزارة حوالي (٢٥) مليون دينار، إذ حصلت زيادة عن ميزانية ١٩٤٨ بحوالي (١,٥) % إذ جاءت هذه الايرادات من دائرة الكمارك والمكوس بزيادة (٩٣٨) الف دينار ، كذلك واردات ضريبة الأملاك ورسوم الطوابع بمبلغ (٢٦٤) ألف دينار، أما النقص الحاصل في الواردات فهي لدوائر مصانع الحكومة ودوائرها ، إذ جاء بنقص قدره (٧٣٥) ألف دينار ، وخاصة في إيرادات التبوغ وكذلك الضرائب والمحصولات الزراعية والحيوانات وإيرادات أملاك الحكومة ، إذ جاء بنقص مقداره (٥٣) ألف دينار ، وهذه مقارنة مع ميزانية ١٩٤٨ المالية[٤١].

كان خليل إسماعيل يتأمل أن يتحسن الوضع المالي بعد إقرار ميزانية ١٩٤٩ – ١٩٥٠ المالية ، التي رغم أنها ميزانية متوازنة مشيراً إلى إجراءات تقليص النفقات وزيادة الإيرادات عن طريق فرض ضرائب جديدة ، أو رفع نسبة ما هو نافذ منها ، إلا أن هناك عدة عوامل مستجدة أدت إلى تفاقم الأزمة المالية والنقدية منها توقف حركة الأسواق ، وهبوط أسعار المنتوجات الزراعية ، وتقليص حركة التصدير إلى حد لم يكن بالحسبان ، فضلاً عن تعذر تحصيل قسم من واردات الدولة بسبب الأزمة النقدية ، مما أدى إلى أن تسوء الحالة الاقتصادية في البلاد لدرجة لم يسبق لها مثيل منذ عشرات السنين على حد وصف خليل إسماعيل[٤٢].

مبين الطرق والسبل التي اتخذتها وزارة المالية من أجل الخروج من هذه الأزمة، إذ ذكر ما نصه :

" وقد عالجت الموقف بكل التدابير التي في استطاعة البشر اتخاذها وأهمها تقليل المصروفات بصورة واسعة وجوهرية والاستفادة من النقد الحاصل من بيع المواد العائدة لها كالسكر والحنطة إلى غير ذلك"[٤٣].

وفي السياق ذاته ، انتقد خليل إسماعيل مجلس النواب بأنه يتحمل جزء من هذه الأزمة ، لعدم تشريعه اللوائح القانونية التي قدمتها وزارة المالية إلى البرلمان التي تتعلق بزيادة الضرائب ، فضلاً عن انشغال البرلمان بالميزانيات اكثر من المألوف ولأسباب واعتبارات أخرى[٤٤]، وبالتالي أدت إلى اختلال خطير في التوازن بين الإيراد والصرف ، الأمر الذي أجبر الحكومة على اتخاذ وسائل آنية وغير اعتيادية لتأمين دفع الضرائب في كل شهر بمنتهى الصعوبة[٤٥]، واقترح على مجلس الوزراء في التاسع من تموز ١٩٤٩، اتخاذ عدة اجراءات صارمة وقوية لتقليل مصروفات الدولة بمقدار كبير منها :

١- إيقاف التعيينات الجديدة واستخدام الموظفين توقفاً تاماً .

٢- تأليف لجنة إدارية قوية على غرار اللجنة التي تألفت في عهد الوزارة السابقة[٤٦]، لتنسيق الوظائف الزائدة عن الحاجة وحذفها من الملاك نهائياً مع تقليص عدد المستخدمين والاستغناء عن خدمات ما لا ضرورة لبقائه .

٣- جعل جميع التلفونات المنصوبة في دور الموظفين على حسابهم الا ما يستثنيه مجلس الوزراء .

٤- منع استخدام السيارات الحكومية من قبل الموظفين منعاً قطعياً ، وان الاستخدام الا باستثناء موافقة مجلس الوزراء .

٥- إيقاف نقل الموظفين والمستخدمين بصورة نهائية في هذا الوقت .

٦- إذا تفاقم الأمر أكثر من المصلحة إجراء تخفيض في مخصصات غلاء المعيشة لضرورة قصوى .

٧- عدم قيام الموظفين بالتجوال والتفتيش الا بعد استحصال موافقة الوزير المختص وان لا تعطى هذه الموافقة إلا للضرورة القصوى .

٨- إلغاء مخصصات النقل المقطوعة والسكن والضيافة وأجور الخدمات الخاصة والأعمال الاضافية وعدم منحها مجدداً الا بموافقة مجلس الوزراء .

٩- عدم جواز منح السلف لأي سبب أو غرض كان عدا ما يتعلق بالسفر والإيفاد.

١٠- إعادة النظر في سياسة الاستيراد .

١١- رفع القيود الإدارية المفروضة على معاملات الطابو .

١٢- توجيه نظر الوزارات كافة لإيقاف الصرف غير الضروري مهما كان المبلغ وعدم اعتبار الميزانية حافزاً أو مبرراً للصرف ، وجعل رؤساء الدوائر مسؤولين شخصياً عن أي إنفاق غير ضروري على أن يشرف الوزير على تنفيذ هذا القرار بالذات، أما وزارة المالية فستوقف عن المصادقة على مبلغ إلا لضرورة حتمية[٤٧].

بعد مناقشة هذه المقترحات قرر مجلس الوزراء الموافقة على عدد من المقترحات منها :

١- الموافقة على الفقرة الأولى من التقرير وإيقاف جميع التعيينات للوظائف والاستخدام الجديدة باستثناء خريجي المدارس أصحاب العقود والأجانب ذوي العقود وما يتعلق بالأمن والجيش والصحة.

٢- الموافقة على الفقرة الخامسة من التقرير، عدم إجراء التنقلات بين الموظفين والمستخدمين باستثناء الجيش والشرطة والصحة .

٣- الموافقة على الفقرة السابعة بعدم قيام الموظفين على اختلاف درجاتهم بالتجوال والتفتيش إلا بعد استحصال موافقة الوزير المختص باستثناء الجيش والشرطة .

٤- الموافقة على الفقرة الثامنة ، إلغاء مخصصات النقل المقطوعة وأجور الخدمات الخاصة والأعمال الاضافية ومخصصات السكن عدا مخصصات الإذاعة وعدم منحها مجدداً إلا بموافقة مجلس الوزراء .

٥- الموافقة على الفقرة التاسعة، عدم منح السلف باستثناء مخصصات السفر والإيفاد التي يقررها مجلس الوزراء واستثناء السلف التي تمنح للموظفين المجازين.

٦- إصدار منشور لجميع الوزارات لوقف الصرف غير الضروري على ضوء الأسس الواردة بتقرير خليل إسماعيل[٤٨].

٧- تأليف لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء عمر نظمي[٤٩]وعضوية وزير المالية خليل إسماعيل ووزير العدلية محمد حسن كبة[٥٠]، ووزير الداخلية توفيق النائب[٥١]، لتدقيق ما

ورد في الفقرات (١-٣-٤) من تقرير وزير المالية ، وكذلك لتدقيق قضية مخصصات الضيافة الواردة في الفقرة الثامنة من التقرير.

٨- تأجيل النظر في الفقرات (٦-١٠-١١) من الفقرات الواردة في كتاب وزير المالية على أن تدرس بصورة خاصة .

٩- تخويل اللجنة المشار إليها في الفقرة السابعة إعادة النظر في جميع المشاريع والمؤسسات الموضوع لها اعتماد في الميزانية وإبداء الرأي حول ما يجب إجراؤه في هذا الشأن[٥٢].

على ما يبدو ، ان مقترحات خليل إسماعيل السابقة لم تكن كافية أو أنها ليست بمستوى خطورة الأزمة ، مما أجبره إلى رفع تقرير آخر لرئيس الوزراء ، الذي كان موضوع جلسة خاصة لمجلس الوزراء عقدت في الثامن عشر من تموز ١٩٤٩، فقد أيد فيها المجلس التقرير ، وقرر إيقاف الصرف على معظم المشاريع التنموية منها استقطاع (١٥٥٠٠٠) دينار من مجموعة (٥٠٠,٠٠٠) دينار المخصصة لمشاريع الري ، واستقطاع مبلغ (٣٣٠٠٠) دينار مخصصة لدائرة البريد والبرق من مجموع المبلغ (٥٤٤٠٠٠) دينار باستثناء مشاريع هي قيد الإنجاز منها ، جسر المسيب المقام على نهر الفرات ، وبناية المفوضية العراقية في القاهرة ، ومشروع الإذاعة اللاسلكية في أبي غريب وبناية ثانوية كركوك المسائية ، وبناية دائرة الشرطة في الرطبة من لواء الدليم ، وغيرها من المشاريع التي وصل الإنجاز فيها لنهايته[٥٣].

من جهة أخرى ، خول مجلس الوزراء خليل إسماعيل ووزير الداخلية بالوكالة عمر نظمي ، بتشكيل لجنة للأشراف على تثمين وبيع وإيجار الأراضي الاميرية التابعة للدولة وغيرها من الأمور التي من الممكن أن تسهم في رفد ميزانية الدولة بالأموال ، وتم تشكيل اللجنة في الحادي والعشرين من تموز عام ١٩٤٩ وضمت اللجنة كل من عبد الجبار امينمدير العشائر العام في وزرة الداخلية ، وإسماعيل عبيد مدير الواردات العام في وزارة المالية ، ومحمد علي صالح مدير الأملاك العام في وزارة العدلية ، ووجهها دراسة الكتب الرسمية التي تم بموجبها تأجير وبيع تلك الأراضي ، ومدى مطابقتها مع العقود ، ورفع تقريراً مفصلاً عن ذلك في موعد أقصاه أيلول من العام نفسه[٥٤]، وجاء في توصيات هذه اللجنة ان كثيراً من الأراضي التي بيعت أو أجرت لا تتطابق اسعارها الحقيقية مع العقود

التي بيعت أو أجر بها ، لذا أمر خليل إسماعيل بوجوب التركيز على الأراضي المؤجرة وفسخ هذه العقود ، وبالفعل إعادة تأجير أراضٍ كثيرة وفق معايير أصدرتها وزارة المالية حسب قانون بيع وإيجار أملاك الدولة وبمقدار قيمتها الحقيقية ، إذ شكلت مورد مهم لخزينة الدولة(٥٥).

لم تكن جهود خليل إسماعيل في سبيل مواجهة الأزمة المالية ، لتقتصر على تلك الإجراءات فحسب ، إذ عرض على مجلس النواب في الثاني عشر من حزيران ١٩٤٩ لائحة قانون لتعديل ضريبة الدخل ورسم الكمرك ، لتنسجم مع المتغيرات الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، وبعد المداولة وافق المجلس على تخويل وزارة المالية لتعديل قانون ضريبة الدخل(٥٦)، أثناء مناقشة مجلس النواب ، أكد البستاني بأن هذه الضرائب ليست هي لإثقال كاهل المواطن وإنما قانون الضرائب المعمول به وضع منذ عام ١٩٤٢ ولم يجرِ عليه أي تغير ، لهذا بادرت وزارة المالية إلى تعديل هذا القانون معللاً ذلك بأن كثير من المواطنين يتهربون من الاستحقاقات الضريبية للدولة ، مع أن الأوضاع الاقتصادية وحالة البلاد تحتاج بشتى السبل ، لذا لابد من ان يكون للمواطن نصيب من تحمل المسؤولية مؤكداً أن هذه الضريبة لا تستهدف الطبقات الفقيرة من المجتمع لأنهم لا يملكون ما يفرض عليهم دفع هذه الضريبة وإنما تفرض على أصحاب الأملاك والتجار وغيرهم من ميسوري الحال(٥٧).

وفي ضوء ما تقدم ، ألف خليل إسماعيل في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٤٩ لجنة ضمت كل من جميل سلام مدير ضريبة الدخل ومراقب المصارف العام، وأحمد السعدي مدير المالية العام وعبد القادر صالح مدير المحاسبات العام وصبيح ممتاز الدفتري مدير العدلية العام من أجل تهيئة لائحة قانون ضريبة الدخل الجديدة والتي درست من قبل وزارة المالية ، واحضرت مسودتها بشكل يحقق للأغراض التي يستهدفها القانون نظراً لكثرة الإرباك الحاصل في دوائر الدولة من جراء نظام الضرائب القديم(٥٨).

وتبعاً لذلك ، عقدت لجنة الضرائب والرسوم برئاسة خليل إسماعيل اجتماع في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٩ ، من أجل تحديد رسم الضريبة وكذلك رسم الكمرك على المواد والبضائع التي تجنى من خلال هذه الضرائب وفق المعايير التي حددت بقانون الضرائب الجديد ، مع الأخذ بعين الاعتبار ان تستثنى البضائع الضرورية من هذه

الزيادة منعاً من زيادة أسعارها على المستهلك المحلي[٥٩]، كما أكد خليل إسماعيل في الوقت نفسه ، أن هذا القانون من شأنه زيادة واردات خزينة الدولة ، لأن نظام الضرائب المعمول به في كل دول العالم يعد مورداً مهم من موارد الدولة ، وأضاف ان قوانين الضرائب يجب ان تكون لها مرونة في مجابهة الأزمات الاقتصادية ، وان تغير قانون الضريبة يكون حسب حاجة البلد وحسب النظام الاقتصادي السائد فيه[٦٠].

-دوره في مفاوضات قرض مصرف الاعمار والانماء للعراق :

بعد أن استلم خليل إسماعيل مهامه في وزارة المالية بأيام قليلة صرح بأن العراق بصدد التباحث مع ممثل مصرف الأعمار والإنماء الدولي انكرت (Inkeart) الموجود في حينها في بغداد ، لحصول العراق على قرض دولي من أجل تخصيصه لمشاريع الأعمار التي توقف العمل فيها من جراء نقص التخصيصات المالية لها ، وأن هذه المباحثات مازالت مستمرة مع الجهات المختصة ، ونرجو أن تكون النتائج إيجابية حول هذا الموضوع[٦١].

اجتمع خليل إسماعيل مع ممثل مصرف الأعمار والإنماء الدولي في السابع والعشرين من آذار ١٩٤٩ في بغداد ، وقد تباحث الطرفان حول قضية القرض الذي تقدم به العراق إلى المصرف قبل ثلاثة أشهر حينما كان انكرت موجود في بغداد في كانون الثاني من العام نفسه ، وقد تلقى هذا القرض اهتماماً خاصاً من قبل الحكومة العراقية بعد أن أنجزت الدوائر المالية والاقتصادية دراسة عدد من المشاريع الحيوية ولم يبقى لتحقيقها إلا توفر المال اللازم لإخراجها إلى حيز الوجود ، ويخصص لإنشاء مشروع تكرير البترول وشراء المكائن الزراعية وبناء صومعات (سايلو) الحبوب ومشروعات الري[٦٢].

فضلاً عن ذلك ، كانت كثير من الدول العربية قد تقدمت إلى مصرف الأعمار من أجل الحصول على قرض مالي ، إلا أن تصريحات انكرت رجح كفة العراق في الحصول على هذا القرض كون أن الطلبات التي تقدم بها العراق معقولة وقريبة لسياسة المصرف ، كذلك أكد العضو البريطاني في المصرف أنه مع طلب العراق في حصوله على القرض البالغ (٨٠) مليون دولار والذي قدم به كشفاً على المشاريع التي خصص لها هذا القرض وبإشراف لجنة من قبل المصرف[٦٣].

بعد ذلك ، تمت مناقشة الموضوع في مجلس النواب ، وتحدث عدد من النواب عن مسألة تخصيص مبلغ القرض في المشاريع العمرانية في كل الألوية . وقد أبرز كل نائب مشاريع اللواء المنتخب عنه ، لذلك ، طلب رئيس المجلس أن يكون النقاش في المبادئ الأساسية حتى حصول العراق عليه فعلاً ، وفي الوقت نفسه ، اوضح البستاني هدف الحكومة إلى الاقتراض معللاً ذلك بأنه الحل لأعمال المشاريع الرئيسية العمرانية التي بدأ العمل بها منذ عام ١٩٤٨ وبعضها عام ١٩٤٧ ولم تكتمل ، بسبب العجز المالي[٦٤].

وفي السياق ذاته ، أرسل البستاني كتاباً في الرابع عشر من آيار ١٩٤٩ ، إلى مجلس الوزراء بشأن الأعمال الرئيسية لسنة ١٩٤٩ المالية أكد فيه أن مجموع الاعتمادات المرجوة للأعمال المذكورة بلغت (٢,٨٠٤,٠٠٠) دينار ، أما الإيرادات التي لدى وزارة المالية بلغت (٢,١٦٠,٠٠٠) دينار، أي بنقص قدره (٦٤٤,٠٠٠) دينار ، وهذه الأموال رصدت لإكمال الأعمال التي تم العمل فيها ، أما الأعمال الجديدة فلم ترصد لها الأموال وستقوم الوزارة بإعداد منهاج خاص لهذه الأعمال وتكلفتها عندما تنتهي معاملة الاقتراض من مصرف الأعمار الدولي، لذا صادق مجلس الوزراء على اقتراح وزير المالية وطلب منه الإسراع في إعداد لائحة الأعمال الرئيسية الجديدة[٦٥].

فضلاً عن ذلك ، استقبل خليل إسماعيل في مكتبه في وزارة المالية في الثاني والعشرين من حزيران ١٩٤٩، بعثة مصرف الأعمار برئاسة بابن (Baben) لمناسبة انتهاء مفاوضات القرض في العراق ، وتباحث الطرفان بشأن النهوض بالمشاريع الاقتصادية دعماً للاقتصاد العراقي التي زودتها وزارة المالية إلى بعثة المصرف الدولي[٦٦].

وتبعاً لذلك ، تلقت الحكومة العراقية دعوة من منظمة الأمم المتحدة[٦٧]جاء فيها أن عدة اجتماعات ستعقد خلال الأشهر المتبقية من عام ١٩٤٩ وارفقت الإيضاحات بشأن اجتماع مصرف الأعمار الدولي الذي سيعقد اجتماعه الرابع في الثاني عشر من أيلول ١٩٤٩[٦٨]، ومن هذا المنطلق أرسل خليل إسماعيل كتاباً إلى سكرتارية مجلس الوزراء في الخامس والعشرين من آب من العام نفسه بشأن هذا الاجتماع أكد فيه ضرورة إعداد البحوث والدراسات بشأن مشاريع الأعمار الرئيسية بأسرع وقت ممكن ، كما أوضح بضرورة تعميم

هذا الكتاب على الوزارات كافة لإعداد مشاريعها الرئيسية وأرسالها إلى مجلس الوزراء لقصر المدة للمشاركة في اجتماع المصرف الدولي وإلا فلا يمكن الاستفادة من هذا الإيفاد[٦٩].

فضلاً عن ذلك ، اجتمع خليل إسماعيل في السادس من تشرين الثاني ١٩٤٩ ، مع ممثل مصرف الأعمار الدولي في الشرق الأوسط (انكرت) مع عضوان آخرين . وخلال الاجتماع عرض خليل إسماعيل مقترحات العراق بالشكل النهائي الذي تم الاتفاق عليه في مجلس الوزراء ، وتبعاً لذلك ، لم يبقَ من مراحل منح القرض للعراق سوى مرحلة واحدة وبعدها سيقرر مصرف الأعمار الدولي في واشنطن الموافقة على منح القرض . كما أكد لبعثة المصرف أن معظم أموال هذا القرض ستنفق على مشروعات الري الكبرى مثل المراحل الأولى لمشروع الثرثار [٧٠]، وإكمال مشروع الحبانية [٧١]، في مقدمة قائمة المشروعات العمرانية الرئيسية[٧٢].

وحول الموضوع نفسه ، زار العراق بعثة القروض في مصرف الأعمار الدولي في السادس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٩، وعقدت اجتماع في ديوان وزارة المالية مع خليل إسماعيل وحضر الاجتماع مدير المالية العام ومعاون محافظ المصرف الوطني، وقد دارت المداولات بشأن القرض الذي تقدم العراق بطلبه من المصرف قبل بضعة شهور، وزود البستاني البعثة بالمعلومات الكافية حول وضع العراق المالي والاقتصادي ، وقد استغرقت هذه الاجتماعات مدة (٥) أيام ، كما ألتقت البعثة كذلك برئيس الوزراء نوري السعيد ووزير الاقتصاد ضياء جعفر [٧٣]، وذلك لوضع اللمسات الأخيرة لمنح العراق قرض مصرف الأعمار الدولي[٧٤].

- دوره في مفاوضات العراق بشأن اتفاقية العملات النادرة والأرصدة الاسترلينية مع بريطانيا :

كان رصيد العراق من الأرصدة الاسترلينية والعملات النادرة في مصرف لندن في بريطانيا ، بلغت (٧٠) مليون باون استرليني ، إذ كانت حصة العراق منه (٥) ملايين دينار سنوياً ، ونظراً للازمة المالية التي يمر بها البلد فقد طـالبت الحكومـة العراقيـة عام ١٩٤٨، حصة بقيمة (٨,٥) مليون دينار،بعد ذلك اصبحت الزيادة (١٣,٥)واضيفت في نهاية ١٩٤٨ مبلغ (١,٥) مليون إذ أصبح حصة العراق (١٥) مليون دينار[٧٥].

وفي ضوء ذلك ، عملت وزارة المالية على إدارة المفاوضات مع الجانب البريطاني بعد تخويل مجلس الوزراء لها ، من أجل الحصول على مبلغ (٢٠) مليون دينار لتصبح حصة العراق من هذه الأرصدة (٣٥) مليون دينار ، حيث أرسلت وزارة المالية وفداً إلى لندن في الثاني عشر من آيار ١٩٤٩ برئاسة عبد الاله حافظ مدير المصرف الوطني الذي كلف بإجراء المفاوضات التمهيدية على أساس إعادة النظر في اتفاقية الأرصدة الاسترلينية والغاية منها هي زيادة حصة العراق من الأرصدة الحرة ، لما لذلك من تأثير كبير في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية في البلاد ، وفي الوقت نفسه ، كلف خليل إسماعيل الوفد العراقي بأن يجري المباحثات المبدئية بشأن تجديد اتفاقية العملات النادرة التي تنتهي مدتها في نهاية شهر حزيران ١٩٤٩[٧٦].

وفي السياق ذاته ، أجرى خليل إسماعيل في الأول من أيلول ١٩٤٩ ، مستشار السفارة البريطانية في العراق (م.ج.ريكس) Reax ، بشأن عدة قضايا اقتصادية وتجارية تهم البلدين في طليعتها مفاوضات الأرصدة الاسترلينية والعملات النادرة ، وتم الاتفاق على إجراء المباحثات بشأن هذه العملات في منتصف شهر أيلول وتولى المباحثات من الجانب البريطاني ممثل وزارة المالية في الشرق الأوسط المقيم في القاهرة ، ويمثل العراق خليل إسماعيل ومحافظ المصرف الوطني عبد الاله حافظ وبعض الخبراء في وزارة المالية والاقتصاد[٧٧].

فضلاً عن ذلك ، أكد خليل إسماعيل أن تطورات الجانب العراقي قد اكتمل من قبل مباحثات العملات النادرة والأرصدة الاسترلينية ، مع الجانب البريطاني وينتظر وصول ممثل وزارة المالية البريطاني في القاهرة في الرابع عشر من أيلول ١٩٤٩ إلى بغداد[٧٨]، وبعد وصول الآخر بغداد عقد اجتماع تمهيدي في ديوان وزارة المالية في الخامس عشر من أيلول من العام نفسه ، بحث من خلاله الأسس التي ستدور حولها المفاوضات الدائرة بين الحكومتين ، وبعدها استأنف الوفدان العراقي – البريطاني مداولاتهم في السابع عشر من أيلول من العام نفسه ، واستغرق الاجتماع اكثر من ساعتين أكد من خلاله خليل إسماعيل ان العراق يرغب في الحصول على مبالغ إضافية من الأرصدة الاسترلينية الحرة وسيكون ذلك أساس لإعادة النظر في اتفاقية الأرصدة التي عقدت عام ١٩٤٧ بين العراق وبريطانيا

والتي ستنتهي عام ١٩٥٢ ، وان القصد من هذه المباحثات لزيادة حصة العراق من هذه العملات لسد الاحتياجات الضرورية وتحسين الأحوال الاقتصادية والمعاشية ، فضلاً عن تنشيط المعاملات التجارية وتأمين التقارب في الميزان التجاري بوجه عام ، مبيناً أن قلة هذه العملات قد أثر تأثيراً سيئاً في الحالة المالية والاقتصادية في البلاد ، وأكد أن المباحثات تسير بشكل ودي بين الطرفين ، وهناك تقارب وتفاهم حول الوصول إلى صيغة حل من قبل الجانبين[٧٩].

كانت المفاوضات تجري بنجاح ، لكن انخفاض الباون الاسترليني أدى إلى تأجيل المفاوضات إلى إشعار آخر ، وعلل خليل إسماعيل سببه أن من الطبيعي ان تتوقف هذه المفاوضات ، خاصة بعد أن قررت الحكومة العراقية تخفيض سعر الدينار العراقي ، لأن الأسس التي كنت تسير عليها المفاوضات قد تغيرت ، وأصبح من مصلحة العراق أن يعاد النظر فيها على أساس التطورات الاقتصادية ، وأكد أن المفاوضات سوف تستأنف خلال مدة بين (١٥-٣٠) يوماً ، بعد أن يعود الوفد البريطاني إلى بغداد ، الذي غادرها في التاسع عشر من أيلول ١٩٤٩[٨٠].

وتبعاً لذلك ، عقد مجلس الوزراء جلسة في البلاط الملكي في العشرين من أيلول ١٩٤٩، ودارت النقاشات بشأن انخفاض سعر الباون الاسترليني، إذ توقفت مسألة إبقاء أو تخفيض قيمة الدينار العراقي من أجل مصلحة البلاد وبعد عدة مناقشات ، بين خليل إسماعيل بانه عقد اجتماعاً مع محافظ المصرف الوطني وخبراء من وزارة المالية وتوصلوا إلى قرار بتخفيض قيمة الدينار العراقي إلى (٢,٤٨٨٢٩) غراماً ذهبياً[٨١]، لهذا قرر مجلس الوزراء الموافقة على مقترح خليل إسماعيل مع الأخذ بعين الاعتبار إبلاغ صندوق النقد الدولي[٨٢]بقرار العراق ، على أن يصدر مرسوم بذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي[٨٣] ، وحسب بنود اتفاقية بريتن وودز (BrettonWoods)[٨٤].

صرح خليل إسماعيل في الثاني من تشرين الأول ١٩٤٩ بأن الاتصالات جارية بين وزارة المالية والجهات البريطانية ومن المؤمل أن تستأنف المفاوضات في منتصف الشهر الحالي ، كما صرح بشأن تبادل المذكرات بينه والقائم بأعمال السفارة البريطانية لتمديد اتفاقية العملات النادرة لمدة (٣) أشهر تبدأ من الثلاثين من أيلول من العام نفسه[٨٥]. إذ أكد

البستاني أن هذه المفاوضات من المؤمل أن تنتهي في نهاية تشرين الأول من العام نفسه ، على ان العراق متمسك بقراره بشأن الحصول على اكبر مبلغ ممكن من الأرصدة الاسترلينية المجمدة ، مع الأخذ بعين الاعتبار يجعل احتياطي العملة مؤمناً لاستقرار وتثبيت قيمة العملة الخاصة بعد تخفيض سعر الدينار العراقي وانتهت المفاوضات بموافقة الطرفين على إطلاق كمية من هذه الأرصدة للعراق في منتصف تشرين الثاني على أن يلتزم الطرفان باحترام هذا الاتفاق فيما بينهم(٨٦).

- **دوره في تشجيع الاستيراد والتصدير:**

كانت سياسة الحكومة العراقية تقتضي بتحديد سياسة الاستيراد للمحافظة على المنتجات الوطنية ، ولمنع خروج الأموال النادرة إلى الخارج ، لكن هذه السياسة ألقت بظلالها على كمية البضائع الموجودة داخل البلاد مما أدى إلى ارتفاع أسعار تلك البضائع ، من هذا المنطلق ، عمل خليل إسماعيل على رفع القيود عن الاستيراد ، وإعادة النظر في بيان رقم (٢٤) الذي قيد الاستيراد ، وفي الوقت نفسه ، صرح برفع قيود لاستيراد عن المواد الضرورية على الأساس المعروف بالإجازة المفتوحة كما كانت في السنوات الماضية(٨٧).

من جهة أخرى ، أتبع خليل إسماعيل سياسة قويمة لتخصيص الدولار والعملات النادرة في استيراد البضائع والسلع الضرورية التي تحتاجها البلد ، والتقليل من استيراد البضائع التي أصبحت تزيد عن حاجتها ، ومثال على ذلك امر بتقليل استيراد السيارات الأمريكية ، بعد أن كشفت الاحصائيات أن مقدار المبالغ لاستيراد السيارات الأمريكية في العام الحالي قد بلغ (٤٢٩,٥٩٨) ديناراً ، لذلك حدد مقدار المبلغ لاستيراد السيارات بـ (٢٠) ألف دينار أو إلغائها نهائياً(٨٨). وبالفعل قرر خليل إسماعيل في التاسع والعشرين من آب ١٩٤٩ ، بعدم فتح إجازات استيراد السيارات من أي نوع كان والاكتفاء بإعطاء التخاويل للراغبين على السيارات التي وصلت او يحتمل وصولها استناداً إلى الإجازات الممنوحة سابقاً(٨٩).

وفي السياق ذاته ، أعلنت وزارة المالية فتح باب الاستيراد للتجار بعض المواد الضرورية للاستهلاك المحلي التي تم تحديدها من قبل وزارة المالية(٩٠)في بيانها رقم (٤٢) ، بعد أن يقدموا طلباتهم إلى مديرية الأموال المستوردة العامة اعتباراً من الرابع والعشرين من

أيلول ١٩٤٩ لغاية الثالث عشر من تشرين الأول من العام نفسه وفقاً للشروط التي وضعتها ، منها لا يقدم المستورد أكثر من طلب واحد للاستيراد ، وأن يذكر في استمارة الاستيراد المواد التي تم استيرادها من قبله قبل هذه المدة ، أن يكون لديه إجازة استيراد سابقة[٩١].

فضلاً عن ذلك ، أرسل خليل إسماعيل كتاباً إلى الدوائر المعنية بالاستيراد من أجل وضع خطة استيراد شاملة في ضوء التطورات الحاصلة من تخفيض سعر الدينار العراقي [٩٢]، مع التأكيد على عدم التلاعب بإجازات الاستيراد والأخذ بعين الاعتبار أن هذه الخطة يجب أن تلائم المبالغ المخصصة للعراق من العملات النادرة[٩٣].

من جانب آخر ، قام خليل إسماعيل بتشجيع التصدير إلى الخارج ، ولاسيما بتصدير الملح الذي سيكون له شأنه وأهميته في حياة البلاد النقدية والاقتصادية ، فضلاً عن كونه سيؤدي إلى تشغيل مئات من الأيدي العاطلة ، لذلك شكل البستاني لجنة خاصة لدراسة موضوع تصدير الملح العراقي الذي يجد إقبالاً من الأسواق الخارجية وخاصة بريطانيا ، وفي ضوء ذلك ،أوصى بتصدير الملح عن طريق إعطائه لإحدى الشركات أوبيعه بصورة مستقله، وقد اخذت اللجنة باقتراح البستاني بشأن منح الامتياز إلى شركة عراقية أو أجنبية تتعهد بإنماء تجارة الملح في العراق وتصدير ما تنتجه ممالح الفاو على أن تتقاضى الحكومة الرسوم عن الكميات المصدرة وينبغي ان نشير هنا الى ، ان محاولات تصدير الملح ليست جديدة اذ سبق ان قدمت الحكومة اليابانية قبل الحرب العالمية الثانية بطلب لاستيراد الملح العراقي، لكن نشوب الحرب وانقطاع المواصلات والتبادل التجاري قد اخر ذلك الى الان[٩٤].

ومن جهة أخرى ، أرسل خليل إسماعيل كتاباً إلى غرف التجارة والزراعة والسلطات الإدارية والمالية ، لمعرفة الكميات الزائدة عن الاستهلاك المحلي من القمح في هذا الموسم ، مؤكداً في الوقت نفسه الدقة في تثبيت هذه الكميات ولو بصورة تقريبية ليتسنى للسلطات المسؤولة معرفة الكميات التي يمكن السماح بتصديره فعلاً ، وقدرت الكميات التي يمكن تصديرها في هذا الموسم تتراوح بين (٥٠-٧٥) ألف طن على أقل تقدير ، وصرحت وزارة المالية أن هذه الكميات ستصدر إلى الهند والباكستان سواء بإبرامها العقود مع الحكومة العراقية أو عن طريق شرائها محلياً بصفات خاصة من المصدرين العراقيين[٩٥].

- **جهوده في المصرف العقاري :**

نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي وبغية تخليص المواطنين من جشع المرابين، عرض وزير المالية السابق على ممتاز الدفتري على مجلس الوزراء في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٤٨ ، لائحة قانون المصرف العقاري ، ولأهمية هذه اللائحة أقرها المجلس وتم رفعها إلى مجلس الأمة الذي وافق عليها في السادس من تشرين الأول ١٩٤٨[٩٦]، وقد عدت هذه اللائحة من حسنات الحكومة ، لأنها جاءت لإنقاذ المواطنين أصحاب الحاجات والمعوزين من قسوة وجشع المرابين . فضلاً عن تهيئة الفرصة لأصحاب الدخل المحدود لامتلاك البيوت لإسكانهم وإنقاذهم من الوضع الصعب الذي هم فيه[٩٧].

تألف قانون المصرف العقاري من عدة مواد حددت الأولى الهيكل التنظيمي للمصرف العقاري ، إذ تقرر تعيين مدير المصرف بإرادة ملكية ، ويعين الأعضاء بأمر وزير المالية وبموجب المادة الخامسة من القانون فإن للمصرف أن يمارس علاوة على أعماله الصيرفية المعنية في نظامه الداخلي كقبول الودائع الثابتة وغيرها، أن يؤسس شركة للتأمين أو يساهم فيها وخصص مبلغ رأس المال للمصرف مليون دينار ، من المفيد أن نشير هنا ،أن النظام الداخلي للمصرف لم يفعل حتى نيسان ١٩٤٩ عندما صدرت الإرادة الملكية بتعيين طاهر سليمان مديراً عاماً للمصرف العقاري[٩٨].

وتبعاً لذلك ، اجتمع مع وزير المالية خليل إسماعيل من أجل وضع نظام جديد للمصرف العقاري في وضع الملاكات واختيار الموظفين اللازمين واستئجار بناية جديدة له على أن تكتمل كافة الاستعدادات في فتح المصرف مدة لا تزيد على الشهر[٩٩]، ونظراً لأهميته ، قدم خليل إسماعيل طلباً إلى مجلس الوزراء في نيسان ١٩٤٩ ، للموافقة على تقديم قرض بقيمة (٢٥٠) ألف دينار من المصرف الوطني ، بضمان الحكومة ولمدة سنة واحدة وبمعدل فائدة تقدر بـ (٣%)[١٠٠].

فضلاً عن ذلك ، وجه خليل إسماعيل إدارة المصرف العقاري بضرورة البدء بإعطاء القروض البسيطة للمواطنين والتي تزيد عن (١٥٠) دينار من أجل تسهيل عملية الإقراض للمواطنين ، وذلك لشمول أكبر عدد منهم في هذه القروض مع تحديد الفائدة والتي لا تزيد عن (٥%) لمدة ثلاث سنوات ، وبضمان أملاك المواطنين أو الأرض التي تشيد عليها الدار

، وفي الوقت نفسه ، أكد على إدارة المصرف أن تتوخى الدقة في هذه القروض من عدم ذهابها إلى جيوب المرابين والمتنفذين وإعطاء القروض للمحتاجين لها(١٠١).

وفي ضوء ذلك ، باشر المصرف العقاري بإقراض المواطنين في منتصف أيلول ١٩٤٩ ، بشروط أن يتقدم المواطن بسند قطعة أرض بأسمه تكون ضمان لإعطائه القرض ، وكذلك تكون هذا الضمان مرهون عند المصرف لحين تسديد القرض ، بالإضافة إلى أن يتقدم طالب القرض بتعهد بعدم حصوله على قرض من المصرف سابقاً وكذلك بعدم مديونيته للحكومة سابقاً (١٠٢)، ومن أجل تطوير مهام المصرف العقاري ولضمان زيادة واردات الدولة من كافة دوائرها الخدمية ، عمل خليل إسماعيل على نقل مدير المصرف العقاري طاهر سلمان إلى دائرة الكمارك والمكوس بصفة مفتش عام ، وعين مكانه عبد الجبار الجدوع معاون مدير الكمارك والمكوس العام ، بعد موافقة مجلس الوزراء على هذا الطلب(١٠٣).

- **لائحة قانون شركة التأمين الوطنية :**

عرض خليل إسماعيل طلباً على مجلس الوزراء في الثالث من أيلول ١٩٤٩، لتأسيس شركة التأمين الوطنية ، وبعد مناقشة المجلس طلبه تمت الموافقة عليه ، وإحالته إلى وزارة المالية لدراسته وإكمال كافة احتياجاته على أن تقدم هذه اللائحة إلى مجلس الوزراء في الجلسة القادمة(١٠٤).

في ضوء ذلك ، شكلت وزارة المالية لجنة من عدد من المختصين كل من مدير المصرف الوطني عبد الاله حافظ ومدير مصرف الرافدين محمد علي الجلبي ومدير المالية العام احمد السعدي ومدير المصرف العقاري عبد الجبار الجدوع، فضلاً عن ممثلين من وزارة الاقتصاد ، لوضع لائحة قانونية لتأسيس شركة التأمين(١٠٥).

قدم خليل إسماعيل كتاباً إلى مجلس الوزراء بشأن صيغة اللائحة التي تم بموجبها تأسيس شركة التأمين الوطنية ، وبعد دراسة هذه اللائحة من قبل المجلس حصلت الموافقة عليها(١٠٦)، وكان من أعمالها تقديم التأمين على الشركات والمشاريع ومنازل المواطنين وممتلكاتهم من سيارات إلى التأمين على حياة الاشخاص(١٠٧).

على أي حال ، لقيت هذه الفكرة الترحاب سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي ، إذ بادر الكثير من أصحاب الشركات إلى تسجيل شركاتهم لدى شركة التأمين مقابل مبالغ سنوية توضع من أجل ضمان إذا وقع حادث مثل الحريق أو التخريب أو الخسارة تكون الشركة ملزمة بالمشاركة بحصة من هذه الخسارة بواقع (٣٠%) من الاضرار ، من جانب آخر ، فأن هذه الشركة أصبح لديها رأس مال يقدر بمليون دينار ، استطاعت من خلاله ان تفتح كثير من الاستثمارات في مجال التأمين ، ووفرت أموال لميزانية الدولة في مدة تحتاج فيه الدولة إلى هذه الأموال(١٠٨).

- **اعداده للائحة قانون تخفيض مخصصات غلاء المعيشة :**

ومن منطلق تنظيم الأمور المالية في ما يخص مخصصات غلاء المعيشة لموظفي الدولة ، أرسل خليل إسماعيل كتاباً إلى سكرتارية مجلس الوزراء في الرابع عشر من شباط عام ١٩٤٩ بين فيه أن لائحة مخصصات المعيشة رقم (٩) لسنة ١٩٤٨ قد شملت جميع الموظفين بدون استثناء وعليه يجب وضع لائحة جديدة مستندة إلى قانون رقم (٢) لسنة ١٩٤٤ ، وذلك من أجل استثناء فئات من موظفي الدولة منهم قوات الجيش والشرطة وكذلك المستخدمين والمتقاعدين ، بالإضافة إلى موظفي الدرجة الرابعة من صغار موظفي الدولة وحددت من يتقاضى راتباً من (٥) إلى (١٢) ديناراً ويكون حسب دراسة مدى استيعاب ميزانية الدولة لذلك ، وأن يكون تطبيق هذه اللائحة ابتداءً من الأول من نيسان وهي بداية السنة المالية (١٠٩).

وفي جلسة مجلس الوزراء الرابعة والعشرون أطلع على كتاب وزارة المالية وبعد المداولة وافق المجلس على لائحة تخفيض مخصصات غلاء المعيشة (من حيث المبدأ) وخول وزارة المالية بوضع هذه اللائحة في أقرب وقت ليتسنى للمجلس الاطلاع عليها ومن ثم أرسالها إلى مجلس النواب للمصادقة عليها(١١٠).

وفي السياق ذاته ، أصدرت وزارة المالية في الثامن عشر من آذار عام ١٩٤٩ لائحة تخفيض مخصصات غلاء المعيشة تضمنت المادة الأولى : تخفيض مخصصات غلاء المعيشة لموظفي الدولة ، موظفي الدرجة الرابعة . اما المادة الثانية : لا يشمل التخفيض المذكور قوات الجيش والشرطة بما فيهم الضباط ونواب الضباط والمفوضين والأفراد(١١١).

- **دوره في نقل العملة إلى المصرف الوطني :**

كان منذ عام ١٩٣١رصيد الدولة العراقية حسب قانون العملة المرقم (٤٤) أناط تجهيز العملة ومراقبتها وضرب المسكوكات وطبع الأوراق وإصدارها واستثمار الرصيد من العملات النادرة بلجنة العملة العراقية التي اتخذت لندن مقراً لها على أن يمثلها مراقب العملة من بغداد ، إلا عند تأسيس المصرف الوطني (المركزي) ولدت فكرة على نقل العملة إلى هذا المصرف لكن السنين مرت ولم يكن هناك عمل واقعي لإتمام هذه العملية[١١٢].

من هذا المنطلق ، أكد خليل إسماعيل أن وزارة المالية قد أكملت دراسة موضوع خطوات نقل العملة إلى المصرف الوطني ، كما بحث سائر اعمال لجنة العملة ، إلا أن ظهور صعوبات حالت دون نقل العملة في الظروف الراهنة ، لهذا فقد قرر تأجيل ذلك إلى الأول من تموز ١٩٤٩ ، وأكد أن الوزارة تتخذ خطوات لتعيين محافظ للمصرف والقيام بالترتيبات الأخرى يقتضيها نقل العملة في الموعد المحدد[١١٣].

وتبعاً لذلك ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اقتراح البستاني بتعيين عبد الاله حافظ الذي كان يشغل منصب وزيراً للخارجية محافظ للمصرف الوطني[١١٤]، وصدرت الإرادة الملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء في السابع عشر من آذار ١٩٤٩ وتعيين فاضل الجمالي[١١٥]وزير للخارجية بدلاً عن عبد الاله حافظ[١١٦]، كما عرض خليل إسماعيل على مجلس الوزراء اقتراح بتمثيل العراق في مجلس العملة العراقية الذي سيعقد اجتماعه في لندن كل من عبد الاله حافظ محافظ المصرف الوطني وجوزيف ديكس مراقب التمويل الخارجي[١١٧].

وتبعاً لذلك ، اجتمع خليل إسماعيل مع الوفد العراقي الذي يمثل العراق في اجتماع العملة من أجل وضع كافة التدابير لنقل العملة إلى المصرف الوطني ، وكان اجتماع الوفد العراقي في لندن مع ممثل وزارة المالية البريطانية (كنت) (Kant)وتباحث الطرفان على نقل ما يقارب (٤٠) مليون من العملة والسندات من بريطانيا إلى العراق وأن يكون هذا الموضوع بيد بنك بريطانيا المركزي[١١٨].

في ضوء ذلك ، أكد البستاني أن المفاوضات بين العراق وبريطانيا قد تمت بنجاح وأن الأشهر المقبلة ستشهد عملية نقل أعمال اللجنة اعتباراً من الأول من تموز [١١٩]، وأن

هذا القرار لنقل العملة نهائي ، سيكون له أهمية كبيرة في تحسين الأحوال الاقتصادية والمالية ، فضلاً عن ذلك ، في سرعة المعاملات المالية وبالإمكان التحكم بالاحتياطي النقدي للبلاد بما يؤمن عدم حدوث أزمات في سعر صرف الدينار العراقي [١٢٠].

وتبعاً لذلك ، اجتمع خليل إسماعيل في الثالث والعشرين من حزيران ١٩٤٩، مع عبد الاله حافظ ، وناقش الطرفان إكمال كافة التدابير من أجل تسهيل عملية نقل العملة من لندن إلى بغداد بما فيها تدريب موظفين من ملاك المصرف الوطني وتأهيل خبراء اقتصاديين وماليين يكون لهم خبرة في مجال العملات النادرة من أجل مراقبة الأسواق العالية وكذلك السيطرة على العملات داخل البلاد[١٢١].

- **استقالة وزارة نوري السعيد العاشرة :**

تقدم نوري السعيد بكتاب إلى الوصي عبد الاله في التاسع من كانون الأول عام ١٩٤٩ ، بطلب استقالة الوزارة التي ألفها ، معللاً السبب اعتلال حالته الصحية حسب رأي الاطباء ، لهذا قدم هذه الاستقالة ، وقد قبلت الاخيرة من الوصي في العاشر من كانون الأول ١٩٤٩[١٢٢].

ما أن استقالت الوزارة حتى قدم خليل إسماعيل كتاباً إلى وزير المالية علي ممتاز الدفتري يطلب في هذا الكتاب إحالته على التقاعد[١٢٣]، إذ وافقت وزارة المالية طلب خليل إسماعيل وأحيل على التقاعد في التاسع عشر من كانون الأول عام ١٩٤٩ براتب تقاعدي مقداره (٤١,٤٧٨) دينار[١٢٤]، وبعثت وزارة المالية بكتاب إلى مديرية مجلس النواب تخبرهم بانفكاك خليل إسماعيل وأحالته على التقاعد مع بيان المخصصات المالية له من خلال عضويته في مجلس النواب [١٢٥].

وفي ضوء ذلك ، بعد هذا التاريخ العاشر من كانون الأول ١٩٤٩ لم يعد خليل إسماعيل بعدها في وظائف الدولة إذ بقي عضواً في مجلس النواب العراقي فقط .

الخاتمة

كشفت صفحات الدراسة عدة حقائق ، تأتي في مقدمتها ان خليل اسماعيل كان رجلاً عصامياً ، سعى منذ بداية نشأته للاعتماد على نفسه ، فعمل مع والده في البناء . وفي الوقت نفسه كان حريصاً على دراسته ، الامر الذي جعله يتميز في دراسته دون ان يؤثر في

عمله الوظيفي . فضلاً عن ذلك ، ان مهاراته في عملة الوظيفي وأجادته عدة لغات ، الامر الذي جعله يتبوأ مناصب ادارية رفيعة في شبابه منها سكرتير وزير الداخلية ومديراً عاماً لعدة دوائر في البلديات والداخلية والمالية.

ثمة حقيقة تاريخية اخرى لم يمكن تجوزها بأي حال من الاحوال اولها ، ان خليل اسماعيل لم ينتمي الى اي حزب سياسي ، لأنه كان يؤمن بمبدأ عدم الارتباط بحزب معين والعمل بصورة مستقلة لأداء واجبه تجاه بلده ، ثانياً انه لم يتأثر او يتدخل بالأفكار السياسية المختلفة لعائلته ، الا بما يتعارض مع سياسة الحكومة فنجد اخوته لديهم ميول وانتماءات سياسية مختلفة ، وأولاده ايضاً كانت ميولهم وانتماءاتهم السياسية متخلفة . وهذا يدل على انه كان يحمل افكاراً تحررية ، الامر الذي مكنه من التعاون مع كافة الانتماءات السياسية . فضلاً عن ذلك ان المناصب الادارية التي شغلها حتى وصوله الى منصب الوزارة ، هي كانت تبحث عنه ، لكفاءته الادارية المتميزة وقدرته المهنية الفائقة ، بخلاف العديد من الوصوليين الذين كانوا ينتهزون كل صغيرة وكبيرة للوصول الى مبتغاهم .

غلب على شخصيته الهدوء ، وعلى تفكيره بعد نظر ، اذ لم يكن شخصية انفعالية وهذا ما لمسناه من خلال دراستنا لمواقفه نظراً لكونه مهنياً في حياته الادارية ، فأنه كان ملتزماً بكل التعليمات والتوجيهات الصادرة من الحكومة ، وتبين ذلك من خلال مواقفه ، اذ لم يتدخل بالسياسة منذ تعينه بأول وظيفة حتى اعتزاله السياسي ، انما كان حريصاً على تطبيق القانون في حياة المجتمع .

قائمة الهوامش

(١) هيئة التقاعد الوطنية ، الأضبارة التقاعدية لـ (خليل إسماعيل البستاني) ، رقم الاضبارة ٣١٠١٥٨٨٠٢٦ ، دفتر الخدمة ، ص١ .

(٢) اختلفت آراء الباحثين في تحديد الموطن الأصلي الذي قدم منه الحاج مستان جد خليل ، فالبعض ذكر بأنه من أصل هندي ، أما الرأي الآخر ذكر أنه جاء من افغانستان للمزيد ينظر: حنا بطاطو ، العراق الكتاب الثاني الحزب الشيوعي ، ترجمة : عفيف الرازي ، ط١ ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص٧٠ – ٧٢ ؛ سيف عدنان رحيم القيسي ، عبد القادر إسماعيل البستاني ودوره الفكري والسياسي ١٩٠٧ – ١٩٧٩، ط١ ، مكتبة ألوان ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٨ ؛ مقابلة

شخصية أجراها الباحث مع الاستاذ معن حمدان علي ، الباحث في تاريخ الاسر البغدادية ، بغداد ، بتاريخ ٣ شباط ٢٠١٧ ؛ مقابلة شخصية اجراها الباحث مع حميد مجيد موسى ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، بغداد ، بتاريخ ٥ شباط ٢٠١٧ . ؛ مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ط١ ، دار الحكمة، لندن ، ٢٠٠٤ ، ص١٤٦ .

(٣) مراسلة هاتفية عبر الانترنت برنامج (whatsapp) مع نهى خليل إسماعيل البستاني ، وهي البنت الخامسة لخليل إسماعيل ، عمان ، الأردن ، بتاريخ١٤ آذار ٢٠١٧ ؛ وليد محمود خالص ، ذاكرة الورق ستون عاماً من تاريخ العراق الحديث في يوميات محمود خالص ، ج٢ ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص١٢٢٢.

(٤) عبد الرحمن النقيب : ولد في بغداد عام ١٨٤١ ، كان من اشراف بغداد ، ومواليا للدولة العثمانية، اذ انعموا عليه بالهدايا والاوسمة ، أصبح رئيساً للحكومة العراقية المؤقتة في الخامس والعشرون من تشرين الأول عام ١٩٢٠ ، وقد شكل ثلاث وزارات متتالية ، توفي عام ١٩٢٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر : رجاء حسين حسني الخطاب، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة وآراءه السياسية وعلاقته بمعاصريه ، الطبعة الاولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٤.

(٥) مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ص١٤٦ ؛ مراسلة هاتفية عبر الانترنت برنامج (whatsapp) مع نهى خليل إسماعيل البستاني ، عمان ، الأردن ، بتاريخ ١٤ آذار ٢٠١٧.

(٦) مراسلة هاتفية عبر الانترنت مع نهى خليل إسماعيل البستاني ،عمان ،بتاريخ ١٤ آذار ٢٠١٧.

(٧) اختلف الباحثون في تحديد تاريخ ولادة خليل اسماعيل فمنهم من أشار الى ولادته عام ١٩٠٢ ، والبعض اشار الى ان ولادته عام ١٩٠٣. للمزيد من التفاصيل بنظر : هيئة التقاعد الوطنية ، الاضبارة التقاعدية لـ(خليل اسماعيل البستاني) ، رقم الاضبارة ٣١٠١٥٨٨٠٢٦ ، دفتر الخدمة ، ص١ ؛ نقابة المحامين ، اضبارة المحامي خليل اسماعيل البستاني ، رقم الاضبارة خ٢١ ، الكتاب المرقم ٧٤٤٨ ، في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٩ ؛ مير بصري اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ص١٤٦ ؛ حميد المطبعي ، موسوعة اعلام وعلماء العراق ، ج١، مؤسسة الزمان للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص٢٣٥ ؛ وليد محمود خالص ، المصدر السابق ، ص١٢٢٢ ، الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة ، كانون الأول ١٩٤٠ . ، مؤيد الونداوي ، اعلام السياسة العراقية في وثائق بريطانية ١٩٣٥ – ١٩٥٨ ، آمنة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص١٣٢ ؛ هاشم الخياط ، دليل الالوية العراقية ، مطبعة الصليخ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص٢٥ .

(٨) مراسلة هاتفية عبر الانترنت مع نهى خليل إسماعيل البستاني ، عمان ، بتاريخ ١٨ آذار ٢٠١٧ .

(٩) وليد محمود خالص ، المصدر السابق ، ص١٢٢٢ .

(١٠) هيئة التقاعد الوطنية ، الاضبارة التقاعدية لـ(خليل اسماعيل البستاني) ، رقم الاضبارة ٣١٠١٥٨٨٠٢٦ ، دفتر الخدمة ، ص٢ .

(١١) المصدر نفسه ، كتاب بيان أوليات عائلة خليل اسماعيل ، توفيت صبحية كامل اياس في الثامن عشر من شباط عام ١٩٨٢ .المصدر نفسه

(١٢) المصدر نفسه ، كتاب تفاصيل نفوس عائلة خليل اسماعيل البستاني.

(١٣) الكتاتيب: وهي بمثابة مدارس أولية يتعلم فيها الاطفال المسلمين القراءة والكتابة ومبادئ الدين الاسلامي ، وكانت المساجد والجوامع أماكن لها ، وقد تقام احياناً في أماكن غير المساجد والجوامع . للمزيد من التفاصيل ينظر: جميل موسى النجار ، التعليم في العراق في العهد العثماني الاخير ، ١٨٦٩ – ١٩١٨ ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٧٢ – ٧٣ .

(١٤)محلة الصدرية : من محلات بغداد في جانب الرصافة ، انشئت في محل مقبرة الزردابين الذين كانوا يبيعون الزرديات من الدروع . ينسب اسم المحلة الى صدر الدين الحموي . تقع محلة الصدرية بالقرب من العمارات الحكومية التي تشغلها امانة بغداد والهيئة العامة للضرائب ينظر: جلال بابان ، المصدر السابق ، ص٩٥-٩٦.

(١٦) مراسلة هاتفية عبر الانترنت مع نهى خليل إسماعيل البستاني ، عمان ، بتاريخ ٢ نيسان ٢٠١٧ .

(١٧) المدرسة السلطانية : كانت تسمى في البداية بالمكتب الاعدادي ، وقد تأسس اول مكتب اعدادي في بغداد عام ١٨٧٣ ، وذلك في زمن الوالي العثماني رديف باشا ، واستمر المكتب الاعدادي بواجبه الثقافي لغاية ١ تشرين الثاني عام ١٩١٣ ، إذ قررت الحكومة العثمانية في هذا التاريخ ابدال اسمه بـ (المكتب السلطاني) وأصبحت الدراسة تنقسم الى قسمين ، القسم الابتدائي ويتألف من خمسة صفوف والقسم العالي ويتكون من سبعة صفوف . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ ، تاريخ التعليم في العهد العثماني ، ص١٥٧ – ١٥٨ .

(١٧) مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ص١٤٦ ؛ مراسلة هاتفية عبر الانترنت مع نهى خليل إسماعيل البستاني ، عمان ، بتاريخ ٢ نيسان ٢٠١٧ .

(١٨) جامعة بغداد ، كلية القانون ، الدراسات الاولية ، اضبارة خليل اسماعيل ، رقم الاضبارة ١٧٠ ، كتاب تأييد تخرج رقم الكتاب ٦٧٣٦ ، في ١٣ ايلول ١٩٦٩ .

([١٩])هيئة التقاعد الوطنية ، الاضبارة التقاعدية لـ(خليل اسماعيل البستاني) ، رقم الاضبارة ٣١٠١٥٨٨٠٢٦ ، دفتر الخدمة .

([٢٠])عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص٥٧ .

([٢١])المصدر نفسه ، ص٦١ –٦٢ .

([٢٢]) " الشعب " ، العدد ١٧١٤ ، ٩ كانون الثاني ١٩٤٩ .

([٢٣]) المصدر نفسه ، العدد ١٧١٥ ، ١٠ كانون الثاني ١٩٤٩ .

([٢٤])هيئة التقاعد الوطنية ، الاضبارة التقاعدية لـ (خليل إسماعيل البستاني) ، رقم الاضبارة ٣١٠١٥٨٨٠٢٦ ، دفتر الخدمة ، ص٨ ؛ نقابة المحامين ، اضبارة المحامي خليل إسماعيل ، رقم الاضبارة ٢١ خ ، كتاب الانتساب الى النقابة ، عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨ ، ص٦١ " الزمان" ، العدد ٣٤٢٤ ، ١٨ كانون الثاني ١٩٤٩ ؛ م.م.ن.ع ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الجلسة الاعتيادية لسنة ١٩٤٨ ، جلسة مجلس النواب الحادية عشر المنعقدة في ١٠ شباط ١٩٤٩ ، ص١١٩؛ خالد الجوال ، موسوعة كبار ساسة العراق الملكي ١٩٢٠–١٩٥٨ ، ج١ ، ط١ ، اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ، بغداد ، ٢٠١٣، ص٣٠٨.

([٢٥]) "الزمان" ، العدد ٣٤٢٤ ، ١٨ كانون الثاني ، ١٩٤٩ .

([٢٦]) المصدر نفسه ، العدد ٣٤٢٥ ، ١٩ كانون الثاني ، ١٩٤٩ ؛ " الشعب" ، العدد ١٧٢٤ ، ١٩ كانون الثاني ١٩٤٩ .

([٢٧])تشكلت في التاسع والعشرين من آذار ١٩٤٧ لغاية السابع والعشرين كانون الثاني ١٩٤٨ . للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ص١٦٤.

([٢٨])عبد الله شاتي عبهول ، صفحات من تاريخ العراق وإيران المعاصر، مطبعة جعفر العصامي ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٣ –٤ .

([٢٩])المصدر نفسه ، ص٧ –١٠ .

([٣٠]) "الزمان" ، العدد ٣٤٣٤ ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٩ .

([٣١]) المصدر نفسه ، العدد ٣٤٣٨ ، ٤ شباط ١٩٤٩ .

([٣٢]) المصدر نفسه ، العدد ٣٤٣٩ ، ٥ شباط ١٩٤٩ .

([٣٣]) المصدر نفسه ، العدد ٣٤٤٤ ، ١١ شباط ١٩٤٩ .

([٣٤])حسين جميل : ولد في كربلاء عام ١٩٠٨ ، تقلد عدة مناصب في الالوية العراقية انظم إلى الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦ ، انتخب نائباً عن بغداد عام ١٩٤٧–١٩٤٨ ، أصبح وزيراً للعدل عام ١٩٤٩ ، ووزيراً للإرشاد عام ١٩٥٩ ، توفي عام ١٩٦٢ للمزيد من التفاصيل ينظر : بشرى

سكر خيون الساعدي ، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .

([٣٥])عبد الرزاق حمود : ولد في البصرة عام ١٩٠٣، درس فيها ثم في بغداد ، أكمل دراسته في الحقوق في مصر ثم بفرنسا ، عاد الى العراق عام ١٩٣٩، مارس المحاماة ، انتخب نائبًا عن البصرة عام ١٩٤٨، وكذلك عام ١٩٥٣، سافر إلى السعودية وتوفي هناك عام ١٩٧١ للمزيد من التفاصيل ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق ، ج٢ ، ص١٤٠ – ١٤١ .

([٣٦])"الزمان" ، العدد ٣٤٥٠ ، ١٨ شباط ١٩٤٩ .

([٣٧])م.م.ن.ع ، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، محضر الجلسة الرابعة عشر ، في ٢١ شباط ١٩٤٩ ، ص٢٠١ ؛ "الزمن" ، العدد ٣٤٥٤ ، ٢٢ شباط ١٩٤٩ .

([٣٨])"الزمان" ، العدد ٣٤٥٣ ، ٢١ شباط ١٩٤٩ .

([٣٩])د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٦٠٦ ، اجتماع مجلس الوزراء في ١٣ آذار ١٩٤٩ ، و ٧ ، ص١٩ .

([٤٠])م.م.ن.ع، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، محضر الجلسة السابعة عشر ، في الثاني عشر من اذار ١٩٤٩، ص٣١٢.

([٤١]) المصدر نفسه.

([٤٢])د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٦١٢ ، عنوان الملفة الأزمة الاقتصادية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، كتاب وزارة المالية ، رقم الكتاب ٦٣٦ ، ٩ تموز ١٩٤٩ ، و ٢١ ، ص٣٢ .

([٤٣])د.ك.و ، الملفة نفسها ، و ٢٠ ، ص٣٣ .

([٤٤])د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٦١٢ ، عنوان الملفة الأزمة الاقتصادية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، كتاب وزارة المالية ، قم الكتاب ٦٣٦ ، ٩ تموز ١٩٤٩ .

([٤٥])د.ك.و ، الملفة نفسها .

([٤٦])شكلت هذه اللجنة فيِ عهد وزارة مزاحم الباجه جي وقد أشرنا إليها سابقاً .

([٤٧])د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٦١٢ ، عنوان الملفة الأزمة الاقتصادية ١٩٤٨-١٩٤٩ ، و١٩ ، ص٣٤ .

([٤٨])د.ك.و ، الملفة نفسها ،المصدر نفسه ، اجتماع مجلس الوزراء التاسع والخمسون في ٩ تموز ١٩٤٩ ، ص١٩ ، ص٣٤ .

(٤٩)عمر نظمي : ولد في كركوك عام ١٨٩٣ ، شغل عدة مناصب ادارية في العراق ، اصبح وزيراً للاقتصاد والمواصلات والأشغال ١٩٣٨ ، وزيراً للمواصلات والأشغال عام ١٩٣٩ ، للداخلية عام ١٩٤٠ ، للأشغال والمواصلات عام ١٩٤٠، للداخلية ١٩٤١ ، وأيضاً ١٩٤٣ ، للعدل ١٩٤٦ و ١٩٤٨ ، نائب رئيس الوزراء عام ١٩٤٩، توفي في بيروت عام ١٩٧٠ . للمزيد من التفاصيل ينظر : حيدر علي طوبان ، أسرة عمر نظمي ودورها السياسي واتجاهاتها الفكرية في العراق المعاصر، مكتبة عدنان للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٢ .

(٥٠)محمد حسن كبة : ولد في بغداد عام ١٨٩١ ، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، تخرج من مدرسة الحقوق ، عين عام ١٩٢٨ في وزارة العدلية ، عمل قاضياً في عدد من الالوية العراقية ، أصبح وزيراً للشؤون الاجتماعية عام ١٩٤٣ ، أصبح رئيساً للبرلمان عام ١٩٤٤ توفي عام ١٩٧٦ ، للمزيد من التفاصيل ينظر : مؤيد الونداوي ، اعلام الشخصيات السياسية العراقية في وثائق بريطانية ، ص١٣٨ .

(٥١)توفيق النائب : ولد في الموصل عام ١٨٩٤، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، بعدها التحق بمدرسة الحقوق في بغداد عام ١٩١٣، عين في عدة وظائف في القضاء ، ثم متصرف لواء الكوت عام ١٩٤٣، ثم الديوانية عام ١٩٤٤، انتخب نائب عن الموصل عام ١٩٤٧، عين وزيراً للاقتصاد عام ١٩٤٧، ثم للداخلية عام ١٩٤٩،توفي عام ١٩٦١.للمزيد من التفاصيل ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق ، ج٢ ، ص ١٤٥.

(٥٢)د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٦١٢ ، اجتماع مجلس الوزراء الجلسة التاسعة والخمسون في ٩ تموز ١٩٤٩ ، و٢٣ ، ص٣٨ .

(٥٣)د.ك.والملفة نفسها ، و٢٤ ، ص٤٠ .

(٥٤)د.ك.و ، ملفات وزارة المالية ، تسلسل الملفة ٣٢١١٠/٣٧٧ ، عنوان الملفة لائحة مرسوم الحياة الاقتصادية خلال الأزمة ١٩٤٣-١٩٥٢ و ١٧ ، ص٤٣ .

(٥٥)د.ك.و ،الملفة نفسها، و ٢٢ ، ص٣١ .

(٥٦)د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٦١٢ ، اجتماع مجلس الوزراء الحادي والخمسون ، في ٢١ حزيران ١٩٤٩ ، و ١٧ ، ص٢٦ .

(٥٧)م.م.ن،ع ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، محضر الجلسة الثالثة والخمسون في ١٨ حزيران ١٩٤٩ ، ص٨٦ .

(٥٨) "الزمان" ، العدد ٣٦٨١ ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٩ .

(٥٩) المصدر نفسه ، العدد ٣٦٨٥ ، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٩ .

([٦٠]) المصدر نفسه ، العدد ٣٦٨٧ ، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٩ .

([٦١]) المصدر نفسه ، العدد ٣٤٢٤ ، ١٨ كانون الثاني ١٩٤٩ .

([٦٢]) المصدر نفسه ، العدد ٣٤٨٣ ، ٢٨ آذار ١٩٤٩ .

([٦٣]) المصدر نفسه ، العدد ٣٤٩٥ ، ١٢ نيسان ١٩٤٩ .

([٦٤])م.م.ن.ع ، الدورة الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة السابعة والاربعون ، في العاشر من آيار ١٩٤٩ ، ص٧٣١ .

([٦٥])د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٢٤٦٨ ، عنوان الملفة الأعمال الرئيسية لسنة ١٩٤٩ المالية ، و٨ ، ص١٧ .

([٦٦])" الزمان " ، العدد ٣٥٥٦ ، ٢٤ حزيران ١٩٤٩ .

([٦٧])الأمم المتحدة : وهي منظمة دولية انشئت بعد الحرب العالمية الثانية في ٢٦ يونيو ١٩٤٥، للحد من النزاعات الدولية ، وضع ميثاقها في مدينة فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتألف ميثاقها من تسعة عشر فصلاً ومائة وأحد عشر مادة ولها عدة منظمات تهتم بشؤون مواطنين العالم . للمزيد من التفاصيل ينظر : ريمون بارين ، ما هي منظمة الأمم المتحدة ، ترجمة : حسن صعب ، مطبعة الكشاف ، بيروت ، ١٩٤٨ ، ص٣٨-٥١ .

([٦٨])"الزمان " ، العدد ٣٥٩٥ ، ١٠ آب ١٩٤٩ .

([٦٩])د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٥٤٨٠ ، عنوان الملفة مؤتمر مصرف الأعمار والإنماء الدولي ، و ٢٩ ، ص٦٤ .

([٧٠])مشروع الثرثار : انشِأ عام ١٩٥٥، للحد من الفيضانات في نهر دجلة ، حيث اقيم سد في قضاء سامراء لتحويل المياه الى منخفض الثرثار ، الذي تبلغ سعته الخزنية ٨٥ مليار متر مكعب من المياه ، وتطور عام ١٩٥٦ واضيفت له مرحلة لتحويل المياه الى نهر الفرات. للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرحمن الجليلي ، الاعمار في العراق سياسة الاعمار واهدافه ومنجزاته ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٨.

([٧١])مشروع الحبانية :هو من المشاريع المهمه لخزن المياه بهدف التخفيف من وطأة فيضانات نهر الفرات ، وكذلك للاستفاد منها في موسم الجفاف للزراعة ، تحول المياه الى البحيرة عن طريق سد الرمادي ، اعلن للمناقصة من قبل الحكومة عام ١٩٣٨، وفازت شركة بلفوربيتي ، بوشر العمل به عام ١٩٤٠، وتم الانتهاء منه عام ١٩٥٦.للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد سوسة ، وادي الفرات ومشروع الحبانية ، مطبعة الحكومة ،بغداد ، ١٩٦٤.

([٧٢])"الزمان " ، العدد ٣٦٦٨ ، ٧ تشرين الثاني ١٩٤٩ .

(٧٣)ضياء جعفر : ولد في بغداد عام ١٩١٠، انتخب نائباً عن بغداد عام ١٩٤٧ والنجف الاشرف عام ١٩٤٩،اصبح وزيراً للمواصلات والاشغال العامة بعدها وزيراً للاقتصاد عام ١٩٤٩و ١٩٥٠ ووزيراً للمالية بالوكالة عام ١٩٥١ للمزيد من التفاصيل ينظر: حيدر فاروق سلمان ، ضياء جعفر ودوره السياسي والاقتصادي في العراق ١٩١٠-١٩٥٨،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤.

(٧٤)"الزمان " ، العدد ٣٦٨٥ ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٩ .

(٧٥)عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ص١٧٦ .

(٧٦) "الزمان " ، العدد ٣٥٤٠ ، ٤ حزيران ١٩٤٩ .

(٧٧) المصدر نفسه ، العدد ٣٦١٤ ، ٢ أيلول ١٩٤٩ .

(٧٨) المصدر نفسه ، العدد ٣٦٣٣ ، ١٢ أيلول ١٩٤٩ .

(٧٩) المصدر نفسه ، العدد ٣٦٣٨ ، ١٨ أيلول ١٩٤٩ .

(٨٠) المصدر نفسه ، العدد ٣٦٣٥ ، ٢٤ أيلول ١٩٤٩ .

(٨١)بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثالث الأول من القرن التاسع عشر باتخاذ بريطانيا لها كقاعدة نقدية ثم لحقت بها بعض الدول الأخرى مثل ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، حتى عام ١٩٠٠ الذي أضحت فيه أغلب الدول تأخذ بقاعدة الذهب ، إذ تأخذ كل دولة بتحديد عملتها بمقدار من الذهب ، أي ما يعادل وزن معين من الذهب الخالص . للمزيد من التفاصيل ينظر: خالد المرزوك ، النظام النقدي الدولي ، "كلية الادارة والاقتصاد"(مجلة) ، جامعة بابل ، العدد٣٥ ، ايار ٢٠٠٤، ص٨٢.

(٨٢) صندوق النقد الدولي : تبلورت فكرة هذا المشروع أثناء مؤتمر عقدته عصبة الامم في مدينة بريتين وودز بولاية نيوها مشير الأمريكية في تموز عام ١٩٤٤ ، وشاركت فيه أربع وأربعون دولة، سعت إلى وضع أطار للتعاون الاقتصادي بتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات والتي ساهمت في حصول الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين . للمزيد من التفاصيل ينظر : ارنست فولف ، صندوق النقد الدولي قوى عظمى في الساحة العالمية ، ترجمة : قسم السياحة والاقتصاد بجامعة الكويت، منشورات المجلس الوطني للثقافة، الكويت ، ٢٠١٦ ، ص٢٦ .

(٨٣)د.ك.و ، ملفات البلاد الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٦١٦ ، جلسة مجلس الوزراء الخاصة في البلاط الملكي في ٢٠ أيلول ١٩٤٩ ، و ٢١ ، ص٥٦ .

(٨٤)اتفاقيـة بـريتن وودز : هـي الاتفاقيـة التـي وقعـت فـي المـؤتمر الـدولي الـذي عقـد فـي الأول والثـاني والعشـرين مـن تمـوز عـام ١٩٤٤ فـي مدينـة بـريتن وودز ووضـعوا خطـط مـن أجـل اسـتقرار الوضـع المـالي العـالمي وتشـجيع التجـارة بعـد لحـرب العالميـة الثانيـة . للمزيـد مـن التفاصيل ينظر : ارنست فولف ، المصدر نفسه ، ص٢٨ .

(٨٥) "الزمان " ، العدد ٣٦٤١ ، ٣ تشرين الأول ١٩٤٩ .

(٨٦) المصدر نفسه ، العدد ٣٦٦٠ ، ٢٩ تشرين الأول ١٩٤٩ .

(٨٧) المصدر نفسه ، العدد ٣٥٥٢ ، ١٩ حزيران ١٩٤٩ .

(٨٨) المصدر نفسه ، العدد ٣٥٩٥ ، ١٠ آب ١٩٤٩ .

(٨٩) المصدر نفسه ، العدد ٣٦١٢ ، ٣٠ آب ١٩٤٩ .

(٩٠)حددت وزارة المالية البضائع المسموح استيرادها وفق بيان رقم ٤٢ وهي سمنت البناء ، الشاي ، صابون الغسيل ، الأدوية ، الأخشاب ، زيت المكائن ، المواد الكيميائية الصوفية ، القهوة ، الأقمشة القطنية والصوفية = =الإطارات والأنابيب ، فحم الخشب ، الأصباغ (أصباغ السيارات والأبنية) ، الكارتون ، المقوى . ينظر : "الزمان" ، العدد ٣٦٣٣ ، ٢٤ أيلول ١٩٤٩ .

(٩١) المصدر نفسه ، العدد ٣٦٣٣ ، ٢٤ أيلول ١٩٤٩ .

(٩٢) المصدر نفسه ، العدد ٣٦٣٩ ، ١ تشرين الأول ١٩٤٩ .

(٩٣) المصدر نفسه ، العدد ٣٦٤١ ، ٣ تشرين الأول ١٩٤٩ .

(٩٤) المصدر نفسه ، العدد ٣٥٩٥ ، ١٠ آب ١٩٤٩ .

(٩٥) المصدر نفسه ، العدد ٣٥٩٦ ، ١٢ آب ١٩٤٩ .

(٩٦)للمزيد من التفاصيل ينظر : حامد فرج عبد الحسين ، المصدر السابق ، ص١٤٧– ١٤٩.

(٩٧)"الزمان" ، العدد ٣٤٩٦ ، ١٣ نيسان ١٩٤٩ .

(٩٨)الحكومة العراقية ، وزارة المالية ، المصرف العقاري ، التقدير السنوي والميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر لسنتي ١٩٤٩–١٩٥٠ المالية ، مطبعة التفيض ، بغداد، ١٩٥٠ ، ص١–٢.

(٩٩) "الزمان " ، العدد ٣٦١٠ ، ٢٨ آب ١٩٤٩ .

(١٠٠)د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٦٠٦ ، عنوان الملفة إقراض المصرف العقاري ، و٢٤ ، ص٦٦ .

(١٠١) "الزمان " ، العدد ٣٦١٩ ، ٢٧ أيلول ١٩٤٩ .

(١٠٢) المصدر نفسه ، العدد ٣٦٢٥ ، ١٤ أيلول ١٩٤٩ .

(١٠٣)د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٦٠٦ ، عنوان الملفة إقراض المصرف العقاري ، كتاب وزارة المالية المرقم ٨٣٣ في ٥ أيلول ١٩٤٩ ، و ١٦ ، ص٤٥ .

(١٠٤)د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٦٠٩ ، عنوان الملفة شركة التأمين الوطنية ، كتاب وزارة المالية المرقم /٨٩١ في ٣ أيلول ،و ٣ ، ص١٤.

(١٠٥)"الزمان " ، العدد ٣٦٢٢ ، ١٠ أيلول ١٩٤٩ .

(١٠٦)د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٦٠٩ ، كتاب وزارة المالية المرقم /١١٠٥ في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٩ .

(١٠٧) "الزمان " ، العدد ٣٦٧١ ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٩ .

(١٠٨) المصدر نفسه ، العدد ٣٦٨٦ ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٩ .

(١٠٩)د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٥٤٦١ ، مخصصات غلاء المعيشة ، و ١٩ ، ص٣٥ ؛ " الزمان " ، العدد ٣٤٦٥ ، ٧ آذار ١٩٤٩ .

(١١٠)د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٥٤٦١ ، اجتماع مجلس الوزراء الرابعة والعشرون ، في ١٩ شباط ١٩٤٩ ، و٧ ، ص٢٩ .

(١١١)"الزمان " ، العدد ٣٤٧٦ ، ٢٠ آذار ١٩٤٩ .

(١١٢)"التجارة" ، (مجلة) ، بغداد ، العدد ١٢ آيار ١٩٤٩ ، ص١٨ .

(١١٣)"الزمان" ، العدد ٣٤٦٢ ، ٤ آذار ١٩٤٩ .

(١١٤) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٦١٧ ، جلسة مجلس الوزراء الخامسة والعشرون في ١٧ آذار ١٩٤٩ ، و ١١ ، ص٣٢ .

(١١٥) محمد فاضل الجمالي :ولد في بغداد عام ١٩٠٣،اكمل دراسته فيها، سافر الى لبنان واكمل دراسته في الجامعة الامريكية في بيروت ،ثم اكمل دراسته العليا في الولايات المتحدة الامريكية،شغل منصب رئيس الوزراء اكثر من مرة ، واصبح وزيراً في عدة وزارات، وله نشاطات سياسية متعددة . للمزيد من التفاصيل ينظر: رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ومنهجه الفكري حتى ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب، جامعة البصرة،١٩٩٧.

(١١٦) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، تسلسل الملفة ٣١١/٦١٧ ، و٢٠ ، ص٢٩ .

(١١٧) د.ك.و ، الملفة نفسها ،المصدر نفسه ، كتاب وزارة لمالية المرقم ٣٨١ ، في ١٨ آيار ١٩٤٩ ، و ٩ ، ص٢١ .

([١١٨]) "الزمان" ، العدد ٣٤٨٩ ، ٤ نيسان ١٩٤٩ .

([١١٩]) المصدر نفسه ، العدد٣٥٢٣ ، ١٥ ايار ١٩٤٩.

([١٢٠]) المصدر نفسه، العدد ٣٥٥٠ ، ١٧ حزيران ١٩٤٩ .

([١٢١]) المصدر نفسه ، العدد ٣٥٥٧ ، ٢٥ حزيران ١٩٤٩ .

([١٢٢])عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص١٣٣ .

([١٢٣])هيئـة التقاعـد الوطنيـة ، الاضـبارة التقاعديـة لـ(خليل إسـماعيل البسـتاني)، رقـم الاضـبارة ٣١٠١٥٨٨٠٢٦ ، كتاب طلب الإحالة على التقاعد ،العدد بلا ،التاريخ ١٢كانون الأول ١٩٤٩.

([١٢٤])المصدر نفسه ، كتاب وزارة المالية ، إحالة خليل إسماعيل على التقاعد ، رقم الكتاب ٧٩٠٨ ، في ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ .

([١٢٥])المصدر نفسه ، كتاب وارة المالية المرقم ٣٠٥٦٣ في ٢٨ كانون الأول ١٩٤٩ .